

فإذا عرفنا أن اليونيني أخرج صحيح البخارى - كما أسلفنا في موضع آخر - في أقدم صورة علمية للتحقيق بحيث استطاع أن يستخلص للكتاب أدق صورة لأحاديثه، بمقابلته على أهم أصول مسموعة كانت بعصره، وأنه اصطفى ابن مالك النحوى الكبير لمراجعته في أثناء إملاء الكتاب وتصحيح ألفاظه وعباراته عرفنا قيمة نسخة صحيح البخارى المطبوعة وقيمة ما كُتِبَ عليها من سماع ابن مالك لها من اليونيني. وكان السماع - كما كانت القراءة - حتماً في رواية كتب الحديث النبوى، حتى لا تشوبها أى شائبة، وحتى يُكْفَلَ لها كل ما يمكن من صحة وضبط.

ومن المهم أن نعرف أن علم المحدث حينئذ لم يكن يقتصر على سماع أصل مهم من أصول كتب الحديث أو قراءته، بحيث يُسْمَحُ له بعد ذلك بأن يَخْلُفَ شيخه فيقعد في مجلسه من بعده للإملاء على الطلاب، بل كان لا بد له قبل تصدره للإملاء من ثقافة واسعة بعلم الجرح والتعديل ومعرفة رواة الحديث الموثقين والمتهمين، وكذلك علم علل الحديث وعلم مصطلحه. ولا بد أن يكون المحدث الممل قد سمع عن طائفة كبيرة من الشيوخ الحفاظ أكثر أمهات كتب الحديث، وفي ذلك يقول التاج السبكي: «إنما المحدث من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالي من الأحاديث والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة، وسمع الكتب الستة: صحيح البخارى وصحيح مسلم وسنن أبى داود وسنن النسائي وجامع الترمذى وسنن ابن ماجه ومسند ابن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني، وضمَّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية. هذا أقل درجاته، فإذا سمع ما ذكرناه وكتب الطبقات، ودار على الشيوخ، وتكلم في العلل والوفيات والأسانيد كان في أولى درجات المحدثين». وإذا كانت هذه الدرجة هي - كما يقول التاج السبكي - أولى درجات المحدثين، فما بالناس بدرجاتهم العليا وما كانوا يوفرون لأنفسهم فيها من ثقافة واسعة بالحديث وروايته ووجوه صحته وضعفه وعلله وطرقه.

ولعل في ذلك ما يصور أن العلم عند أسلافنا كان يقوم حتى في عصور الحواشى والشروح على الجهد المضنى واحتمال العناء الشاق، وأيضاً على